مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: نحو مشروع عربي للتغيير في ضوء المشاريع الوافدة
اسم الكاتب: أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6943
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نحو مشروع عربي للتغيير في ضوء المشاريع الوافدة

الاستاذ الدكتور
عبد السلام ابراهيم بغدادي (*)

المقدمة

منذ صدمة نابليون عام ١٧٩٨ والعرب يتساءلون، هل من سبيل الى التغيير، او النهضة بلغة تلك الايام او الاصلاح بلغة هذه الايام؟ واذا ما تغير العرب فهل يتركون كل ما له علاقة بالتراث والاصالة والماضي، ويلزمون طريق الحداثة او المعاصرة الاوروبي ولا يحيدون عنه ابداً؟ ام يجمعون بين الاثنين "الاصالة والمعاصرة"؟ ام يحافظون على اصالتهم ويسعون لحمايتها من التغريب والتحديث؟ اسئلة ظلت تراود جيل الرواد من دعاة النهضة العربية الحديثة امثال الطهطاوي ومحمد عبدة واليازجي والكواكبي. واستمر الحال مع طلائع الجيل الثاني، من شاكلة طه حسين وسلامة موسى والزهاوي والحصري وابن باديس والتونسي والكرملي.

وكذلك الحال مع الجيل المعاصر من رهط الجابري والانصاري والوردي ولويس عوض والغنوشي والسيد ياسين وغيرهم.

ولكن وبعد تعاقب هذه الاجيال، ومرور عقود طويلة لم يحدث التغيير المنشود للحداثويين العرب وكذلك الحال لدعاة المحافظة على الاصالة والركون الى الماضي (الجميل). والامر نفسه بالنسبة للطرف الثالث الذي ظل يدعو للجمع بين الحداثة بكل مفرداتها التقنية والثقافية وبين التمسك بكل ما يتعلق بالسلف الصالح من قيم ومتعلقات موروثة. وهنا يثور سؤال مركزي، سؤال سيظل معنا الى حين، وهو حين قد يطول وقد يقصر، وهو لماذا تغير الآخرون ولم نتغير نحن؟ او لماذا تقدم الآخرون وتأخرنا؟ ولماذا تكيف الآخرون مع متغيرات العصر وتحدياته بل وتفوقوا على كثير ممن سبقهم في دروب الحداثة والمعاصرة، سواءاً في مناحيها التقنية بكل مفرداتها وتشعباتها او في دروبها السياسية او شعابها الثقافية والاجتماعية، مثلما حدث لبلدان كثيرة، من بينها اليابان والصين والهند وبلدان اخرى واعدة مثل تركيا وجنوب افريقيا والبرازيل ودول جنوب شرقي اسيا وغيرها.

لماذا تغير هؤلاء نحو الافضل والاحسن وبقينا نحن العرب متكلسين في اماكننا البالية نندب حظنا العاثر ونبكي على ما فات من ايام(*) وما ضاع من سنين من دون ان نحقق منجزاً مفصلياً واحداً في حياتنا وتاريخنا المعاصر؟

(*) رئيس قسم الدراسات الافريقية – مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد.

(*) يبدو اننا نسينا قول قيس بن ساعدة الايادي: كل ما فات مات وكل ما هو آت آت... (بلغة اليوم: الماضي ذهب اذن علينا بالمستقبل).

ومن يتحمل مسؤولية هذا التأخر والتخلف والجمود؟ لاشك ان المسؤولية كبيرة بل وجسيمة، لانه لا عذر لتخلفنا فنحن نمتلك كل مقومات النهوض من ارض وموقع وثروة لا تجارى (الطاقة الاحفورية) وموارد بشرية وثقافة مشتركة وتاريخ محفز !.

ان الفرضية التي تنطلق منها هذه الدراسة، ترى ان سبب تأخرنا ونكوصنا عن جادة التغيير والتجدد الحضاري والاصلاح الشامل والنهوض التنموي، انما يكمن في النخب السياسية المرتبطة بالسلطة والحكم في عموم بلداننا العربية، فهي للاسف نخب ادمنت حب السلطة والانفراد بمزاياها ومنافعها، وتخلت عن دورها التاريخي في التغيير والبناء، وتركت الشعوب العربية في متاهة كبرى، جعلها تتخلف عن الركب الحضاري العالمي المتمادي في حركة التقدم والتغيير التي لا تريد ان تتوقف ولو لهنيهة!

ومادامت –ووفقاً لهذه الفرضية– هذه النخب لم تقم بدورها في التغيير، فان الآخرين جاءوا الى المنطقة العربية من كل حدب وصوب، متذرعين بحجج وذرائع شتى، حاملين مشاريعهم في التغيير مدعين انها تحمل في طياتها الاصلاح والنهضة والخير والخلاص لامة العرب، والحقيقة انها (المشاريع الوافدة) – وكما سعى البحث الى اثبات ذلك– لا تحمل في ثناياها سوى مصالح ومنافع واغراض اصحاب تلك المشاريع.

لذا فان البحث وبعد ان ارتكز على مناهج عدة من بينها النظمي والمقارن والوظيفي، توصل الى ان الحل الواقعي لازمة العرب الخانقة هذه، انما يكمن في تبني مشروع عربي ذاتي مستقل للتغيير، وهو مشروع لا يمكن ان يحقق نجاحه المرجو الا على ايدي النخب العربية المتعلمة الواعية المؤمنة بالتغيير البناء الملتزم بقيم الحداثة والديمقراطية في اطار مجتمع مدني متجدد يقوم على التمايز البنيوي الوظيفي، الذي يعطي لكل ذي حق حقه على وفق معايير الكفاءة والنزاهة وروح المواطنة والمساواة في اجواء من السلم الاجتماعي والانسجام المدني.

وقد بينت الدراسة طبيعة منهجها ومنهجيتها عبر هيكلية متدرجة وازنت بين ما هو نظري وما هو عملي، وبين ما هو واقعي وما هو متوقع. واطلالة عابرة على محتويات الدراسة تبين هذه المقاصد، التي نتمنى ان تكون قد حققت اهدافها ولله الحمد من قبل ومن بعد.

١ –نحو مشروع ذاتي للتغيير: وطني/ قومي/ اسلامي مستقل.

بدءاً نقول، هل ينبغي ان يستسلم العرب ويلقوا مجاذيفهم وسط هذا البحر المتلاطم الامواج الذي يأخذ بهم من جميع الزوايا والاركان؟ ام ان يتحركوا لانقاذ ما يمكن انقاذه قبل ان يتهاوى زورقهم في اعماق البحر ولا من ناصر عندهم حينئذ او معين!

وهنا يمكن القول، مع ثلة كبيرة من الباحثين والمفكرين، اننا ينبغي الا نفقد الامل او العزيمة في امكانية التغيير، تغيير الواقع نحو الاحسن، نحو انماط حياة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية يرضى بها الجميع –او الاعم الاغلب من افراد المجتمع، انماط تساير التقدم الحاصل في كوكبنا المعمور دون اهمال لخواصنا الثقافية وملامحنا الوطنية والقومية.

ولا يخفى في هذا المجال ان محاولات جرت هنا وهناك لاصلاح الحال العربي، بعضها منبثق من النظم السياسية والنخب المحيطة بها –على الاقل من باب رفع العتب– او التخفف من وطأة الضغوط المحلية والدولية، وبعضها نابع من جهود المجتمع المدني بمنظماته الطوعية غير الحكومية في محاولة متواضعة لكن رائدة، لاصلاح بعض ما افسده الآخرون!

وبعضها يأتي من تأملات وتصورات واراء المفكرين والباحثين الذين يرجون من خلالها، ان يلتفت المعنيون بالامر الى مضامينها، للاخذ بها او ببعضها، عسى ان تنفعهم وتنفع الناس معهم، وينتقل الحال العربي، من وضعه الرث الحالي، الى واقع يسر الصديق ويغيض العدى.

وللاحاطة بما ورد، نمر على هذه المحاولات الثلاث في عجلة، عبر الاشارة الى ملمح من ملامح كل محاولة.

١ –١ محاولات التغيير:

١ –١ –١ المحاولات الرسمية للتغيير.

جرت محاولات رسمية كثيرة لاصلاح او تجميل واقع النظم السياسية، ليس لدافع ذاتي او استشعاراً بالاخطار المحدقة بالمجتمع او الامة، وانما –وكما تمت الاشارة– استجابة لضغوط، محلية ودولية. ومع ذلك نقول ان هذه المحاولات، كانت في الاعم الاغلب شكلية مظهرية لا تتعدى ذر الرماد وطلاء الواجهات ليس الا. ومن هذه المحاولات نشير الى الوثيقة التي اعتمدتها القمة العربية السادسة عشرة في تونس في ٢٣ مايو –ايار ٢٠٠٤ تحت عنوان (مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح في الوطن العربي)، والتي جاء فيها: ((نحن قادة الدول العربية المجتمعون في تونس في ٢٣ مايو (ايار) ٢٠٠٤، –تعبيراً عن ارادة شعوبنا في تحقيق النهضة الشاملة وتأكيداً للجهود التي تبذلها دولنا في سبيل التطوير والتحديث والاصلاح، وانطلاقاً من العزم الذي يحدونا لمزيد من التقدم في مسيرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي في بلداننا، ومن مرتكزاتنا الثقافية والدينية، ومراعاة لوتيرة التغيرات الجارية في مجتمعاتنا.

- وادراكاً لضرورة بناء مستقبل افضل لشعوبنا في اطار تعزيز مقومات هويتنا العربية ووحدة شعوبنا وتماسكها، وتكريس مشاركة قواها الحية في مسار التحديث المنفتح على العالم والمتفاعل معه والمساهم في نهضته في نطاق التمسك بقيم التسامح والاعتدال والفهم المتبادل، وتأييداً للجهود والمبادرات العربية الايجابية التي يشهدها الكثير من العواصم والمدن العربية بمساهمة من المنظمات غير الحكومية وبالتفاعل النشط مع عناصر المجتمع ومكوناته بهدف الارتقاء بجهود التطوير والتحديث في المجتمعات العربية في شتى المجالات.
- وتأكيداً لاهمية التعامل الجاد مع مختلف القضايا الجوهرية في المنطقة وايجاد الحلول لها، على اساس ان التسوية العادلة لهذه القضايا من شأنها ان تعزز الاحساس بالسلام والامن وتدعيم الجهود الذاتية لشعوب المنطقة نحو التغلب على التحديات وتجاوز التداعيات الناجمة عن عهود الاستعمار وتعزز مسيرة الممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان العربي والحفاظ عليها

وترسيخ ممارساتها، نعلن تصميمنا على:

١. استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية النابع من ارادتها الحرة بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وامكاناتها.

٢. تعميق اسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في اطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير وفقاً لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الانسان وضمان استقلال القضاء، بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالاً ونساء في الحياة العامة ترسيخاً لمقومات المواطنة في الوطن العربي)) [١]

وعلى الصعيد الاجتماعي اشارت الوثيقة العربية الرسمية الصادرة عن القمة العربية الى ضرورة:

٣. ((الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع، تعزيزاً لمساهمتها في دفع عملية التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)) [٢]، وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، الذي يعد ركيزة اساسية للتكامل العربي، ومن ثم التغيير، نصت الوثيقة على ضرورة:

٤. ((مواصلة الاصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة شعوبنا ورفع معدلات النمو في بلداننا وتفعيل دور القطاع الخاص واتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة والنفاذ الى الاسواق الخارجية وتطوير اجهزة الدولة لتقوم بدورها بشكل فاعل في تنفيذ هذه الاصلاحات.

٥. العمل على الاسراع بانجاز سوق عربية مشتركة والاسراع بالمراحل المطلوبة لذلك وتحقيق التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية وتنمية الاستثمارات وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية وتدعيم انخراطها في اقتصاد السوق بما يكفل تعامل البلدان العربية مع بقية دول العالم كمجموعة اقتصادية متماسكة ومنفتحة على الدول والتجمعات الاقتصادية الاخرى، واقامة تعاون وثيق مع الهيئات والتجمعات والفضاءات والمؤسسات الدولية والاقليمية.

---

[١] نص وثيقة، مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح في الوطن العربي، التي اعتمدتها القمة العربية السادسة عشرة التي عقدت في تونس ٢٣/٥/٢٠٠٤. نقلاً عن نعيم الاشهب، مازن الحسيني، مشروع الشرق الاوسط الكبير ... اعلى مراحل التبعية (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص٢٢٧-٢٢٩.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٢٩.

٦. وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية قصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والامية وحماية البيئة وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي)) [٣].

وبالنسبة للجانب التعليمي وعلاقته بالتطورات الحاصلة في العالم، اشارت الوثيقة الى اهمية:

٧. ((تحديث البنية الاجتماعية لدولنا والارتقاء بنظم التعليم وتطوير قواعد المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية في العالم وتمكين مجتمعاتنا من التعامل مع متطلبات روح العصر في اطار صيانة هويتنا واحترام تقاليدنا الاصيلة)) [٤].

وفي فقرتها الثامنة، اشارت الوثيقة الى موضوع العلاقة مع الطرف الدولي، مؤكدة على اهمية:

٨. ((التعاون مع المجتمع الدولي في اطار الشراكة المتضامنة وعلى اساس المصالح المشتركة قصد تحقيق الازدهار والنمو للدول العربية وشعوبها بما يسهم في تعزيز ركائز الامن والسلم والاستقرار اقليمياً ودولياً)) [٥].

وفيما يتعلق بالصراع العربي–الاسرائيلي، الذي يبدو انه اصبح ازلياً! تدعو الوثيقة–من باب رفع العتب– الى ضرورة:

٩. ((مضاعفة الجهود باتجاه المجموعة الدولية من اجل تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي وفقاً للمبادرة العربية للسلام وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة قصد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة الى حدود الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ بما في ذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية وتحقيق حل عادل يتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وضمان رفض كل اشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وتأكيد التمسك بالسلام كخيار استراتيجي يستوجب التزاماً اسرائيلياً مقابلاً من خلال التنفيذ الامين لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة والدعوة لعقد مؤتمر للامم المتحدة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل من اسلحة الدمار الشامل الامر الذي سيحقق الامن والاستقرار في المنطقة ويزيل عوامل التوتر وانعدام الثقة وتوجيه طاقات دول المنطقة نحو التنمية الشاملة وبناء مستقبل اكثر امناً ورخاء لابنائها)) [٦].

---

[٣] المصدر نفسه، ص٢٢٩.

[٤] المصدر نفسه (الوثيقة)، ص٢٢٩.

[٥] الوثيقة، ص٢٣٠.

[٦] الوثيقة، ص٢٣٠.

هذا الكلام عن الصراع العربي–الاسرائيلي ومتعلقاته لطالما تردد وسوف يتردد في المحافل العربية الرسمية وغير الرسمية. ولا يتوقع له ان يتحول الى واقع ملموس، لان فاقد الشيء لا يعطيه، ومن بين هذا الكلام نشير الى ما قاله وزير الخارجية اللبنانية في الدورة الاولى لمنتدى المستقبل الذي رعته الولايات المتحدة الامريكية في ١١/ديسمبر/كانون الاول/٢٠٠٤ في العاصمة المغربية/الرباط، وحضرته وفود من الشرق الاوسط وشمالي افريقيا والدول الثماني الكبرى: ان المنتدى مناسبة لـ((التشديد على ان الاصلاح الحقيقي يتعدى كونه قضية تقنية مهما بلغت اهميتها ليطال اصلاح الخلل في موازين العدل والانصاف والحق في المنطقة عبر تحقيق السلام العادل والشامل والدائم على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وصيغة مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام بالاضافة الى مبادرة بيروت العربية)).

وأكد ان اي عملية إصلاح، سياسية كانت أم إقتصادية على مستوى المنطقة ((لا تكتمل ولا تؤدي النتيجة المرجوة منها، ما لم تقارب الأزمات السياسية التي تعاني منها المنطقة، وفي مقدمتها الإحتلال الإسرائيلي للاراضي العربية، وتناسي حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم على وفق قرارات الأمم المتحدة)) [٧].

ورداً على موجة العنف وأنتشار روح الكراهية محلياً وعالمياً. دعت وثيقة القمة العربية في تونس، في فقرتها رقم ١٢ الى وجوب:

((التمسك بقيم التسامح والاعتدال والحرص على ترسيخ ثقافة الحوار بين الاديان والثقافات ونبذ روح الكراهية بكل اشكالها واشاعة قيم التضامن والتعايش السلمي بين الشعوب والامم بما يعزز عرى الصداقة والتفاهم في اطار الإحترام المتبادل)) [٨].

ومن يقرأ بقية الوثيقة، يرى أنها تضمنت جميع الاراء والأفكار التي يدعو لها المصلحون والمطالبون بالتغيير في داخل الوطن العربي وخارجه.

وهذا يعني أنها تضمنت كلاماً جميلاً وإنشاءاً مسبوكاً وصياغة مُعّدة بإتقان وحرفية عالية! ولكنها للأسف لا تخرج عن هذا الاطار النظري، ولن تخرج لإنها ببساطة إن تحققت فسوف تضر بمصالح كثير من النخب السياسية العربية الرسمية، وهذا ما لا تريده أو ترغب به.

وعلى حد قول أحد الباحثين العرب، ان (الفئة القبلية أو العشائرية الماسكة بزمام الحكم تغلق بإحكام كل سبل التغيير وتقمع كل الدعوات لذلك) [٩].

نخلص مما تقدم، ان المحاولات العربية الرسمية على طريق الإصلاح والتغيير كانت وستبقى، محدودة، مناسباتية، تأتي من القمة ولمدة محدودة ثم تبدأ بالتراجع، تجميلية كمن يجري جراحة تجميلية على الشكل دون الجوهر. والحديث الرسمي عن الإصلاح السياسي لن يفضي إطلاقاً نحو الأخذ بمبدأ تداولية

[٧] القدس العربي، السنة١٦، العدد ٤٨٣٧ في ١١ ديسمبر كانون الاول، ٢٠٠٤، ص٧.

[٨] الوثيقة، مصدر سابق، ص٢٣١.

[٩] فوزي البدوي، من وجوه الخلاف والاختلاف في الاسلام بين الامس واليوم، (تونس، دار المعرفة للنشر، ٢٠٠٦)، ص٢١٥.

السلطة والمشاركة السياسية الحقة، من دون ان يمنع كل ذلك النظم العربية لأن ترفع شعارات الديمقراطية والتعددية مع سعيها الدائم لمصادرة اي مبادرة تكفل تحقيق مثل هذه الشعارات [١٠].

ويعزي كثير من الباحثين اسباب ضعف محاولات الاصلاح السياسي الرسمي العربي، الى نقاط عدة منها:

- الاحتكار الطويل للسلطة، ضعف المجتمع المدني، غياب المعارضة السياسية الفاعلة، عدم تطبيق القوانين، تداخل السياسة الإقتصادية مع مصالح النظام السلطوي، العلاقة الضعيفة بين الإصلاحين السياسي والاقتصادي، فالخصخصة، على سبيل المثال، لم تؤد إلى الليبرالية السياسية، بل وحدت احتكار السلطة للسياسة والاقتصاد معاً، وأخيراً الصراع الإقليمي المستثمر سلطوياً [١١].

١ -١ -٢ -المحاولات المدنية للتغيير

وهي كثيرة ومتعددة، ولكنها للإسف لم تحقق التغيير المنشود الذي تسعى اليه، بفعل الممانعة الكبيرة التي تظهرها النظم العربية إزاء هذه المحاولات أو الجهود. ومن هذه المحاولات، نشير الى التجربة الرائدة التي قامت بها مكتبة الإسكندرية في مصر منذ مؤتمرها الأول عام ٢٠٠٤ وحتى الان.

وما تمخض عن هذه المحاولات من إنشاء وتأسيس المرصد العربي للإصلاح الذي يصدر تقارير متخصصة عن مسيرة الإصلاح في الوطن العربي.

وقيل الكثير -عن فعاليات هذه المكتبة ورائدها الاستاذ إسماعيل سراج الدين. ونشير هنا بإختصار الى رأيين أحدهما يثني والآخر ينقد.

فالسفير مارك بالمر رئيس بيت الحرية (الأمريكي) Freedom House في جلسة إستماع دعت لها اللجنة الامريكية لشؤون الامن والتعاون في أوروبا المعروفة بـ(لجنة هلسنكي): أطرى كثيراً على هذه التجربة التي أدهشته واثارت أعجابه الى درجة المفاجأة.

وخرج (مثيناً على إعلان الإسكندرية معتبراً أنه وثيقة كاملة صادرة من المنطقة لا يصل إلى كمالها وثائق ومبادرات أخرى قدمت مثل إعلان صنعاء) [١٢].

وفي الوقت نفسه، صدر عن الجلسة إشارة الى (ضرورة الأخذ بإعلان الإسكندرية كمقياس على أساسه يقاس التزام حكومات المنطقة بالإصلاحات، وضرورة إلقاء الضوء ومساعدة المعارضين ومن يسمون دعاة الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي) [١٣].

---

[١٠] فيصل دراج (عرض)، وراء الواجهة: الاصلاح السياسي في العالم العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٢، العدد ٣٦٧، ايلول، ٢٠٠٩، ص٢٥٥-٢٥٦.

[١١] دراج، المصدر نفسه، ص٢٥٦.

[١٢] حنان البدري، (أفكار ما بعد الشرق الاوسط الكبير)، ملف الاهرام الاستراتيجي، السنة العاشرة، العدد ١١٧، ايلول/سبتمبر ٢٠٠٤،ص١٠٤.

[١٣] المصدر نفسه، ص١٠٥.

في حين يرى الكاتب المصري المقيم في الولايات المتحدة مجدي خليل، ان مكتبة الاسكندرية ميَّعت المشروع الأمريكي للإصلاح.. إذ دعت عشرات الأساتذة والمفكرين لهذا الغرض عام ٢٠٠٤[١٤]. ويبدو أنه لم يقتنع بهذه الدعوة وما صدر عنها من إعلان إسوة بكثير ممن يصنفون بالليبراليين (الجدد) ويقيم معظمهم في الخارج أو أنهم متأثرون بالخارج.

١-١-٣- المحاولات الفكرية لبلورة مشروع ذاتي للتغيير

وهي عبارة عن مجموعة من التأملات والتصورات والرؤى الهادفة لتكوين مشروع عربي للتغيير، يتمتع بالذاتية والفرادة والإستقلالية والتمييز من دون أن يعني كل ذلك إنغلاقاً عن الآخر أو إنطوائاً على الذات.

مشروع يعتمد على الإبداع أو الإبتكار المنبثق من الذات، في بلورة شخصية عربية جمعية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العلمية والتقنية. شخصية تحافظ على الهوية وتحفظ الكرامة ومن دون أن تخشى الإنخراط في دروب العولمة وشعابها الملتوية.

ومشروع كهذا لا يمكن أن ينحصر بمفكر واحد أو باحث منفرد، إنما هو -في حال إكتماله وتبلوره- سيكون نتاج جهد فكري فردي وجماعي، منظم ومبعثر ولكنه في كل الأحوال جهد واعٍ ومسؤول، مدرك لـ(جسامة المهمة وعظم الاهوال التي تحيط بالعرب والمسلمين في كل مكان).

١-١-٣-١- محتوى المشروع الذاتي "المقترح"

وطالما أن إستيلاء هذا المشروع مرتبط بجهود المفكرين والباحثين المتطلعين نحو تغير وإصلاح الحال العربي المتخلف والراكد، فإن الأمر يتطلب تصفحاً لبعض ما أدلى به هؤلاء الساعون للتغيير.

١-١-٣-١-١- الحداثة

وأول ما يلفت النظر في اراء دعاة التغيير هؤلاء، هو ميلهم وإنحيازهم الى مفهوم الحداثة (Modernity) التي يرون أنها غيرت وجه البشرية بل جوهرها.

وهذا الشيء أو المفهوم، هو الأكثر تداولاً في الخطاب السياسي العربي منذ ثمانينيات القرن الماضي.

ومع ذلك فإن مفهوم الحداثة لا يزال يثير الكثير من الإلتباس والإختلاط. فالحداثة كمفهوم-كما يقول أحد المفكرين العرب-((في عرف بعضهم مرادف للكفر والانحلال الاخلاقي والتبعية للغرب، وفي شرع الحداثويين استبعاد لكل ما هو تراثي او ماضوي، وكل ما يمت بصلة الى الذات التاريخية وثوابتها الثقافية والايديولوجية. والحداثة في وجهها المادي العمراني، على رأي بعضهم، مقبولة، لكن منزوعة من جذرها

[١٤] مجدي خليل (وداعاً مؤسس الليبرالية الجديدة في مصر) الحياة، العدد ١٤٩٩٦ في ١٨ نيسان ٢٠٠٤، ص١٩.

العقلاني ومن سياقها التاريخي الفلسفي، وعلى ما يرى آخرون هي في آن انجازات مادية وروحية، اذ وراء الانجازات المادية والعمرانية يثوي عقل وروح لا تستقيم من دونهما.

هذا الالتباس المفهومي واجه النهضويين الاوائل، فاذا اقبلوا، وان تحفظ بعضهم، على الحداثة في وجهها المادي، توجس اكثرهم ازاء قيمها الروحية والعقلانية. واذ توجهت نخبتهم المتنورة الى التوفيق او التلفيق بين الحداثة والاصالة، اثر قلة منهم التقوقع والانغلاق على الذات.

ظل هذا التوجه التاريخي في التعامل مع الحداثة سائداً حتى بدايات القرن الواحد والعشرين اذ رأى بعضهم الى الحداثة باعتبارها قطيعة ابستمولوجية مع التراث، واعتبرها آخرون استمرارية لثوابته القيمية، ووجهه المتطور المتغير، وان تناقضها معه تاريخي لا جوهري وجودي، لكن النخبة المتنورة ادركت ان الحداثة انما هي رؤية جديدة الى السياسة والحكم والمجتمع تتمثل في نظم وتشريعات وقوانين سياسية واجتماعية مختلفة، وفي مبادئ وافكار وثقافة تتعامل مع الانسان من منظور مختلف باعتباره حراً وراشداً وقيمة في حد ذاته)) [١٥].

والحداثة–كما يرى أنصارها–تستمد ألقها، من طابعها العقلاني–النقدي–التنويري، المستمد من عصر الانوار، أو التنوير (Enlightenment)، فالانوار أو النزعة التنويرية، بقدر ما هي مرحلة من مراحل الحداثة، لكن هي في الوقت نفسه، جوهرها ولب تفكيرها [١٦].

والحداثة عندهم ينبغي أن تكون معتمدة في المشروع النهضوي العربي الجديد، لإنها–وفي أهم أبعادها ومبادئها،–ترى في العقل محكاً ((للحكم على الأشياء، وليس التأويلات المختلف بشأنها للنصوص الدينية)) [١٧].

وتبني الحداثة في المشروع الذاتي العربي المرتجى–كما يرى انصارها–يؤدي بحكم إستنارتها أو نزعتها التنويرية الى (توحيد الشعب والقضاء على العصبيات الطائفية أو المذهبية التي مزقت أمما وشعوباً عدة على مدار القرون، وهذا من أكبر إنجازات الحداثة) [١٨]. وإطلالة عاجلة على ما تنعم به أوروبا والولايات المتحدة من تقدم ووحدة واستقرار يؤكد بلا أدنى ريب صحة هذه الفرضية ونجاحها على أرض الواقع. ناهيك عما أحدثته الحداثة في بعدها التقني والعلمي والطبي من إنجازات رائعة على صعيد تقدم الطب والصحة العامة وغير ذلك من مناحي حياة الفرد والجماعات [١٩].

وعليه، فأنه–بنظر القائمين على فكرة المشروع العربي المستقل للتغيير–فإن ((الدخول في عصر الحداثة اصبح خياراً لا رجعة فيه ومن يتخلف عنه يفوته القطار ويصبح مهمشاً وربما يخرج من التاريخ، لان

---

[١٥] كرم الحلو، (حداثتنا المخادعة)، الحياة، ٢٥ اذار/مارس ٢٠٠٦، ص١٠.

[١٦] إحسان الصفار (البعد المثالي لفلاسفة ما بعد التنوير)، الزمان، بغداد، السنة٩، العدد ٢٤٨٠ في ١٧ آب ٢٠٠٦.

[١٧] السيد ياسين، (تناقضات الخطاب الإصلاحي الديني) النهار، بيروت، ٢١ نيسان ٢٠٠٦.

[١٨] ريجيس دوبريه (لا نريد عقلانية مسطحة تستبعد الدين ولا أصولية متعصبة تكفر الآخرين) الشرق الاوسط، العدد ١٠٣٨٩ في ٩ ايار ٢٠٠٧، ص١١ (منتدى الكتاب).

[١٩] المصدر نفسه، ص١١.

رياح التغيير والاصلاح والتحديث ستدخل المجتمعات ليس من ابوابها الخلفية كما كان يحدث في السابق، وانما من اوسع ابوابها، وتصبح ممارسة لتغيير نمط الحياة وطرائق التفكير والعمل والسلوك بما ينسجم وروح العصر وتكَّون بالتالي القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وثورة المعلومات الالكترونية والسيطرة على الوجود وتحويل الامكانات المتاحة الى قوة ديناميكية مبدعة تستطيع التحكم بآلياتها المتعددة.

واخيراً، فالحداثة ليست وهما ولاتنزل علينا من السماء، وانما هي مشاركة وتفاعل وإنتاج وإعادة انتاج وابداع يقوم على ممارسة الحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية التي من الممكن ان توفر فرصاً اكبر واوسع لتحقيق سعادة الانسان)) [٢٠(*)].

وجماع القول، عند بعض الحداثويين العرب، أنه ينبغي لنجاح المشروع العربي الذاتي، ان يؤمن القائمون على إنجازه، بالأنفتاح على الاخر ومنجزاته، من دون أي شعور بالنقص أو الدونية. فعقولنا –وفقاً لهذا الرأي– ينبغي (أن تنفتح وتتواصل مع كل المنجزات المعرفية والعلمية، وتستمع إلى كل النظريات والمقولات، وتتبع أحسنها وما ينسجم والمضمون الحضاري للإسلام) [٢١]. قال تعالى ((الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ)) [٢٢].

فالمطلوب (هو أن نمارس التفكير ونوظف كل طاقاتنا وإمكاناتنا لفهم واستيعاب منجزات العصر والإنسان، دون شعور بدونية أو مركب نقص، وننخرط بعلم ووعي في مجريات الحياة المعاصرة) [٢٣].

وعلى صعيد آخر، لكنه مقارب، يرى أصحاب المشروع النهضوي العربي الجديد، أنه لا مناص من الإصلاح الديني كمقدمة لابد منها للإصلاح السياسي، وهنا يقول أحدهم: ((نعم، إن المعركة خيضت عربياً –على أمتداد القرن العشرين– من أجل حيازة بعض أسباب الإنتهاض المجتمعي، من جنس المعركة ضد الأمية، والتخلف، والأستبداد، ومن أجل التعليم والتنمية والديمقراطية، لم تكن في حصليتها الإجمالية صفراً على اليسار، بل أنجزت الكثير من المكتسبات، ومع ذلك، من ينفي أنها كانت دون ما تطلع اليه النهضويون الإصلاحيون منذ أزيد من قرن، ومن ينفي أنها ما زالت –حتى اليوم– ضعيفة الأستجابة لحاجات موضوعية ضاغطة ومستمرة بل دون معدل مطالبها؟ سيقول قائل: إن ذلك من حصيلة سياسات غير رشيدة درجت عليها النخب والسلط، ونحن لا نشك في ذلك، ولكن هل فكرنا –مثلاً– في حلقات نهضوية تحتية عليها يقوم

---

[٢٠] ابراهيم الحيدري، (الخوف من الإصلاح.. هو خوف من الحداثة والحرية والديمقراطية)، الحياة، العدد١٥١٢٥، في ٢٥ اب/اغسطس ٢٠٠٤، ص٨.

[(*)] للمزيد من الاستيضاح حول مفهوم الحداثة ومتعلقاته، أنظر: غير ترود هيملفارب، الطرق الى الحداثة، التنوير البريطاني والتنوير الفرنسي والتنوير الأمريكي، ترجمة د. محمود سيد أحمد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، سبتمبر/ايلول ٢٠٠٩) سلسلة عالم المعرفة ٣٦٧. (٣١٤ صفحة).

[٢١] محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، (بيروت، الدار العربية للعلوم؛ القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص٢٥.

[٢٢] سورة الزمر، الاية١٨.

[٢٣] محفوظ، المصدر نفسه، ص٢٥.

صرح السياسات والبرامج، وعلى هديها تترشد تلك. هل فكرنا في علاقة ذلك القصور بالإخفاق الذي مني به مشروع الإصلاح الديني)) [٢٤].

ويرى آخرون، ان حركة التجديد العربي–الاسلامي، لا تعني تبني قيم الحداثة بشكل أصم، بل أن النظرة تجاه الحداثة ينبغي أن تبنى على شيء من النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، مع الدعوة الى تجديد الفكر الديني الإسلامي. وذلك عبر البحث عن مكارم الاخلاق التي جاء بها رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ليتمها، انطلاقاً من أن الدين الإسلامي جملة أخلاق حية، ومن هنا ضرورة الجمع بين الأخلاق والدين بوصفه أصل الأصول [٢٥].

وعلى الدرب نفسه، يرى الجابري، أنه لا إمكان لنهضة عربية مقبلة إلا إذا ترافقت مع نهضة أخلاقية جديدة تستلهم رؤاها من الماضي العربي الاسلامي الحنيف. فالجابري لا يتصور إمكانا لمدينة عربية فاضلة من دون أخلاق التقوى والمروءة. ومن هنا تركيزه على الجمع بين الإيمان والعمل الصالح. ونقده لمبدأ الطاعة وثقافة الخضوع والإستبداد الذي يرى أنه في أصله غريب ووافد على الثقافة العربية. ولذلك لا يتصور الجابري إمكاناً لنهضة عربية الإ بالعودة الى أخلاق المروءة والعمل الصالح (أخلاق التقوى). ومن هنا دعوته لدفن ثقافة الخضوع، فما لم ندفن ثقافة الخضوع لن تكتب لنا نهضة جديدة [٢٦].

والأنصاري من جهته يدعو الى نهضة أخلاقية جديدة ويراها شرطاً للنهضة العربية المرتقبة. ففي إطار مساءلته للهزائم العربية (المتكررة والعتيدة)، وفي سعيه الى إذكاء ثقافة مراجعة تضع حداً للتراجع وتساهم في وعي التخلف، يقف المفكر الانصاري عند التخلف الأخلاقي العربي مُعترفاً بتقصير المثقفين العرب القوميين وغيرهم تجاه المسألة الأخلاقية. مقراً بإن الأزمة الاخلاقية العربية هي أزمة قومية.

ويعترف الأنصاري، بإن الأزمة الاخلاقية في الحياة العربية تتقدم على ما عداها ولذلك فهي ليست عابرة، بل أزمة عملية وواقعية تطال العلاقات داخل المجتمع العربي الواحد بين أفراده وفئاته وسلطاته وأحزابه.. الخ. من هنا دعوته الى ثورة أخلاقية والى تعامل خلقي أصيل يستمد مفهومه وروحه من الإسلام الحنيف. وإلى وقفة جادة عند الأخلاق فذلك عنده شرط النهضة العربية المرتجاة [٢٧].

١ –١ –٣ –١ –٢ –الديمقراطية

وعلى صعيد مقارب تقودنا إشكالية ترتيب نموذج عربي مرتجى للتغيير والإصلاح، في البحث عن محتوى آخر لهذا النموذج. ويبدو أن هذا المحتوى–وبالمناسبة هو متداخل بل متولد من الحداثة نفسها–لا

---

[٢٤] عبد الاله بلقزيز، الإسلام والسياسة–دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١، ص١٧٧؛ وقارن مع محفوظ، ص٣٨.

[٢٥] طه عبد الرحمن، سؤال الاخلاق، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، صفحات متفرقة.

[٢٦] محمد عابد الجابري، العقل الاخلاقي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، صفحات متفرقة.

[٢٧] محمد جابر الأنصاري، مساءلة الهزيمة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، صفحات متفرقة.

يمكن أن يتجسد إلا في الديمقراطية. فالتغيير المرتجى إنما هو في الإساس تحول ديمقراطي. فهو يسعى لتحويل النظم الشمولية الى نظم ديمقراطية.

وهنا يقول أحد المتابعين، إن هذه العملية (باتت تعني في الفقه السياسي تحول المجتمعات من مجتمعات إستبدادية إلى مجتمعات ديمقراطية).

ويضيف قائلاً (إن العالم يعيش الآن الموجه الديمقراطية الثالثة وبالذات الإنتقال من نمط المجتمع الصناعي الى مجتمع المعلومات العالمي الذي يتحول تدريجياً الى مجتمع إنتاج المعرفة الذي يصبح فيه الإنسان وقدراته الابداعية المصدر الرئيس لإنتاج الثروة بكل ما يعنيه ذلك من "ديمقراطية تداول المعلومات" إضافة الى حرياته الإنسانية التي تمكنه من القدرة على الإبداع في مجتمع تسوده ديمقراطية المعلومات التي هي أساس ديمقراطية المعرفة. مجتمع المعرفة الذي يتأسس على قاعدة ديمقراطية المعلومات وديمقراطية المعرفة) [٢٨].

وهو مجتمع يمثل ذروة الإنتقال من الحداثة الى مرحلة ما بعد الحداثة، من العصر الصناعي الى العصر الرقمي.

وضمن هذا الإطار، ومن وجهة نظر مقاربة، يرى البعض ان النموذج العربي الديمقراطي المرتجى للتغيير ينبغي أن يعتمد منهجاً يقوم على نبذ العنف، وسلوك سبيل (الحوار الوطني الديمقراطي، ورفض الإستقواء بالقوى الخارجية سبيلاً للتغيير الداخلي، والتأكيد على أهمية حل المسائل العالقة. ولعل أبرزها حل المسألة الديمقراطية عبر فتح الدائرة السياسية من الداخل، ومقاومة الضغوط الخارجية، والعمل على إحداث التحولات اللازمة للأنتقال بنظام الحكم، من دولة السلطة الأمنية الى الدولة المدنية الحديثة التي يمكن أن تكون دولة للكل الاجتماعي بحيث يتم تداول السلطة في صورة تحددها نتائج الإنتخابات الحرة والنزيهة) [٢٩].

ولكن ما هي هذه الديمقراطية التي يركن اليها جميع المؤمنين بالتغيير، ويحلم بها ويتمناها قبلهم الشعب، وما هي مزاياها وأهميتها بالنسبة لمشروع التغيير؟

الديمقراطية–كما تراها دائرة المعارف البريطانية المختصرة، في تعريف لها صادر عام ٢٠٠٢– هي: (فلسفة حكم تكون فيها أعلى السلطات منوطة بالشعب، الذي يقوم بممارستها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام تمثيل يحتوي في العادة على انتخابات دورية حرة. يشارك الجمهور بشكل مباشر في الحكومة عبر الديمقراطية المباشرة (كما كان الحال في بعض المدن الإغريقية التي كانت عبارة عن "دول"، أو من خلال الاجتماعات العامة للمدن، كما كان يجري في نيو إنجلند [بأمريكا] قديماً). أما اليوم فإن غالبية الديمقراطيات هي ديمقراطيات تمثيلية. لقد نشأ مفهوم الديمقراطية التمثيلية.. من أفكار الثورتين الفرنسية

[٢٨] محمد السعيد أدريس، (الإصلاح العربي وإشكالية النموذج) الحياة، العدد ١٥٦٦١ في ١٩ شباط ٢٠٠٦، ص١٠.

[٢٩] غالب عامر، (الجدل بين السلطة والمعارضة في سوريا)، الحياة، العدد ١٥٢١١ في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٤، ص١٠.

والأمريكية.. وقد أصبحت الديمقراطية تعني اليوم حق الاقتراع العام، والحق في المنافسة على الوظائف أو المناصب العامة، وحرية التعبير والصحافة، وحكم القانون) [٣٠].

ويرى القاموس السياسي أن (..الأساس في الحكم الديمقراطي أن كل فرد بالغ شريف له من الحقوق ما لأي فرد آخر من حق الاشتراك في شؤون الدولة العامة، ومع ذلك فإن إدارة الحكم الفعلية تكون محصورة في طبقة محددة هي الحكومة، وذلك لاستحالة اشتراك عدد كبير من الأفراد في إدارة شؤون البلاد. والوزارة في الحكومة الديمقراطية مسؤولة أمام ممثلي الشعب، ولهم حق إقصائها عن مناصب الحكم إذا لم تحز على ثقتهم.. يقوم النظام [الديمقراطي] على أساس أن الأمة هي مصدر السلطات..) [٣١].

ومن جانبه يقول أحد كبار منظري المحافظين الجدد الذين عملوا مع إدارة بوش الابن، وهو فرانسيس فوكوياما (أمريكي من اصل ياباني) صاحب نظرية نهاية التاريخ، والذي شغل سابقاً منصب نائب مدير إدارة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية، ان ((الديمقراطية.. هي الحق الذي يتمتع به جميع المواطنين بأن يكون لهم نصيب في السلطة، اي الحق لجميع المواطنين في الإقتراع والمشاركة في السياسة.. والبلد الديمقراطي هو ذلك الذي يمنح شعبه حق اختيار حكومته من خلال إقتراع دوري وسري تشارك فيه أحزاب متعددة، وعلى أساس حق جميع المواطنين البالغين في الاقتراع على قدم المساواة)).

لكن فوكوياما يضيف بعد ذلك بأن (الديمقراطية وحدها لا تضمن دائماً مشاركة [شعبية] متساوية وحقوقاً متساوية [لجميع المواطنين البالغين]؛ إذ يمكن أن تتلاعب النخب بالإجراءات الديمقراطية، كما أنها لا تعكس دائماً رغبة الشعب الصحيحة ومصالحه..) [٣٢].

وإذا كان جوهر الديمقراطية-كما يقول-الكاتب الامريكي المعروف توماس فريدمان، هو (مداورة للسلطة بشكل سلمي) فإن الديمقراطية عنده (ليست حكم الأغلبية حسب، وإنما وفي الوقت نفسه ضمان حقوق الأقلية).

إذ (لايمكن للديمقراطية أن تنجح إذا لم تكن هناك ثقافة تتعامل بروح متسامحة مع الأقليات وتمنحها حقوقها بشكل متساو مع غيرها) [٣٣].

وفي تعريف مبسط للديمقراطية وعلاقة ذلك بإدارة التنوع والخصوصيات داخل المجتمع الواحد، يرى سعد الدين ابراهيم(*)، أنه:

---

[30] **Britannica Concise Encyclopedia: Chicago: Encyclopedia Britannica, Inc., 2002: p.520.**
نقلاً عن: الأشهب، الحسيني، مصدر سابق، ص ٣٤-٣٥.

[٣١] **أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص٥٨٤. وقارن مع: الأشهب، الحسيني، مصدر سابق، ص٣٥.**

[32] **Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, New York: The Free Press, 1992, p.277.**
وقارن مع الأشهب، الحسيني، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.

[٣٣] **توماس فريدمان، (الشرق الاوسط: الترويج للتعددية بدلاً من الديمقراطية)، الشرق الاوسط، العدد ١٠٥٧٦ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ص٨.**

(*) **مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في القاهرة. وهو من المؤمنين بالتغيير لكن على الطريقة الامريكية والغربية.**

(ليس للديمقراطية خصوصية؛ الديمقراطية هي الإدارة السلمية للخصوصيات، فالبلد الذي يشتمل على التعدد العرقي، أو المذهبي، أو الطائفي، أو الطبقي.. كيف تدير تنوعه هذا؛ إن لم يكن بالطريقة السلمية؟ هذا هو المجتمع المدني. وتلك هي الديمقراطية التي تجنبك أن تتحول الإختلافات الى خلافات والخلافات الى صراعات، والصراعات إلى اشتباكات مسلحة). والديمقراطية لديه هي (الإدارة السلمية المتحضرة للتنوع: كل حسب إجتهاداته وإنجازاته وقدراته) [٣٤].

وهناك من يرى في الديمقراطية –لاسيما في شكلها الليبرالي –مزايا عدة، تنطوي على ضمان (الحقوق والحريات والإزدهار الإقتصادي والأمن والسلام.. حرية التجارة، فصل الدين عن الدولة، التمييز بين الحياة العامة والخاصة، والتوكيد على الفردية وحكم القانون وحرية التعبير والتسامح) [٣٥].

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول، مع كثير من المفكرين، ومنهم اليساري الشهير سمير امين، ان الديمقراطية تبقى (حاجة أساسية للتحديث.. الديمقراطية ليست مسألة سياسية فقط، بل هي أساسية في العلاقات الإجتماعية، داخل مراكز السكن وإطارات العمل والمدارس والجامعات والعائلة والأسرة) [٣٦].

وينتهي أحد الباحثين العرب –المناهضين للمشروع الامريكي الذي يتلحف زوراً وبهتاناً بالديمقراطية –الى القول (لا عاصم اليوم من أمريكا الإ الديمقراطية) [٣٧]. فالديمقراطية ينبغي ان تتولد من الداخل، وان تولد من رحم المنطقة وظروفها الملتبسة والمعقدة، لا أن تكون مستوردة أو مفروضة. مع الإقرار بإن الديمقراطية هي في كل الاحوال تجربة إنسانية عالمية منذ أيام الإغريق، والصدر الأول من الإسلام، وعصر التنوير الاوروبي، وما أفرزه من ممارسات ديمقراطية ناجحة في اماكن متعددة من العالم، وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح عبر التجربة الهندية (الملياربة) والجنوب افريقية.

وعبر ما تقدم يتضح، إن دعاة التغيير والمنظِّرين له من النخب المعاصرة، لا يمثلون وجهة نظر واحدة أو محددة أو لنقل ضيقة، وإنما تتعدد منطلقاتهم ورؤاهم، لكنهم يتفقون على نقطة جوهرية وهي ضرورة التغيير والتجديد مع إدراكهم ان لهذا التغيير وجوه متعددة، ورؤى متنوعة، منها ما هو وطني أو قومي أو اسلامي مستنير أو ليبرالي مستقل أو يساري معتدل.

---

[٣٤] انظر اللقاء الذي اجراه الصحفي علي ديوب مع سعد الدين ابراهيم، صحيفة القدس العربي، لندن، السنة ١٨، العدد ٥٤٤٩ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦، ص١٧.

[٣٥] سمير اليوسف، (المؤسسات الليبرالية، لا الديمقراطية، ما يضمن الإزدهار والسلام)، الحياة، العدد١٤٨٩٩، في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٤، ص١٩.

[٣٦] انظر حوار ابراهيم العريس مع المفكر العالمي العربي سمير امين: (الأمريكيون يريدون لنا ديموقراطية بلا تقدم ووطنيونا تقدما بلا ديموقراطية)، الحياة، العدد ١٥٦٣٤ في ٢٣ كانون الثاني، يناير ٢٠٠٦، ص١٠.

[٣٧] فوزي البدوي، من وجوه الخلاف.. مصدر سابق، ص١٩٧.

وبما أننا لا نزال ضمن إطار التصور الفكري الذاتي لمشروع عربي مستقل للتغيير والإصلاح–في خضم هجمة المشاريع الأجنبية المتعددة على الساحة العربية–فإن البعض أرتأى وضع ضوابط أساسية للإصلاح أو التغيير العربي المرتجى[٣٨].

١ –١ –٣ –٢ –ضوابط وأشتراطات المشروع الذاتي المقترح

الضابط الاول: رفض فكرة المبادرات الخارجية للإصلاح أو النماذج المستوردة وأي فكرة للتغيير تقوم بناءاً على ضغط أجنبي على أساس ان ذلك يُعَّد تدخلاً في الشأن الداخلي، وإخلالاً بالسيادة والإستقلالية. بل انه يتعارض مع هدف الإصلاح والتغيير ذاته.

وقد أوردنا فيما سبق إستنتاجات توصل اليها كثير من الباحثين والمفكرين العرب، الى ان الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة لا تريد تغييراً بناءً وحقيقياً في الوطن العربي، وإنما تسعى في المقام الأول والأخير لخدمة مصالحها الستراتيجية العليا في المنطقة العربية والعالم[٣٩].

وهنا يعقب الكاتب العربي المصري سمير مرقص، في مستهل دراسة عن هذه النماذج والموديلات المستوردة ومدى ملاءمتها للبيئة المصرية ومن ثم العربية، فيقول:

((شهدت المنطقة في السنوات الاخيرة، جدلاً ساخناً حول ما عرف بالاصلاح أو التغيير، بحسب ما يفضل البعض، ولعل أهم ما عكسه هذا الجدل هو لجوء البعض عند التعامل مع أي معضلة من معضلات الواقع السياسي الى الاسترشاد بأحد النماذج من خارج الخبرة التاريخية المصرية. وبات فحوى هذا الجدل ان إتمام هذا الاصلاح–التغيير لابد ان يكون وفق نموذج "ما" مستورد، وزاد الجدل احتداماً مع الانتفاض السياسي الذي شهدته مصر في السنوات الاخيرة.

كانت الكلمة المفتاحية في هذا الجدل هي "النموذج" فالإصلاح المنشود والتغيير المطلوب والعلاج لإشكاليات الواقع، ينبغي أن يكون بحسب "نموذج ما": "أمريكي" لدى البعض الذي يتحدث عن مستقبل الحياة الحزبية في مصر فيقول بالترويج للنموذج الأمريكي للديمقراطية. والنظام الحزبي القائم على حزبين رئيسيين، و"اوروبي" لدى البعض الآخر وذلك عندما يكون الحديث عن العلاقة بين العلمانية والدين و"تركي" لدى البعض الثالث عند نقاش دمج الاسلام السياسي بحسب النموذج التركي، و"اوكراني" متى كان الحديث عن الحركات الاحتجاجية، ووصل الامر عند الحديث عن وضع غير المسلمين في مصر أن بعض من ينتمون إلى الإسلام السياسي يسترشدون في هذا الامر بالنموذج العثماني وتعداد مزايا النموذج الملى. واحتدام الجدل مع احتلال العراق بتكريس الولايات المتحدة الامريكية "لثقافة النماذج" كون ما تحاول إنجازه قسراً هو النموذج الذي يجب الإقتداء به خاصة أن نجاحه مضمون في تصورهم ومن ثم وجوب تعميمه. وهو ما أثر على بعض الساسة العراقيين مؤخراً في انه لا مناص من الأخذ بالنموذج السويسري باعتباره النموذج الأمثل. وهكذا بات يتردد في الثقافة السياسية المصرية والعربية ما يمكن تسميته "بثقافة النماذج المستوردة"، من

---

[٣٨] السيد ياسين، (تناقضات الخطاب الإصلاحي الديني) النهار/بيروت، ٢١ نيسان ٢٠٠٦.

[٣٩] يحيى الجمل، الإصلاح العربي... (ويقضى الامر حين تغيب تيم)، الحياة، العدد ١٥٠٦٥ في ٢٦ حزيران/ يونيو، ٢٠٠٤، ص١٠.

الآخرين. وأظن ان السؤال الجدير بالطرح هل يستقيم أن يتم إصلاح المجتمعات وتغيير الأمم ومن ثم التقدم بإتباع النماذج الاسترشادية أو باستيراد النماذج بغض النظر عن السياق والخبرة التاريخية الذاتية؟.

بداية لابد من التمييز بين الإطلاع على تجارب الآخرين والدروس المستفادة منها، وبين "استيراد"/"أستنساخ" هذه التجارب، حيث لا يمكن أن ينطبق على تجارب الآخرين ما ينطبق على المنتجات المادية من سلع وآلات وأجهزة فتجارب الشعوب لا تورد من الآخرين ولا تستنسخ لتطوير الواقع، وإنما الخبرة التاريخية الخاصة بنا هي الجديرة بأن نراكم عليها ونستبعد منها)) [٤٠].

وعليه، فهو وكغيره من الباحثين عن التغيير المرتسم بملامح محلية/داخلية/وطنية، يرى أن التغيير ينبغي أن يكون وليد الإبتكار الوطني الذاتي، أبتكار نموذج وطني للتقدم قائم على تراكم الإنجازات التي تمنع النكوص والارتداد.

فهو يرى التغيير بمثابة التقدم الذي لن يتحقق إلا بجهد وطني لابتكار او خلق النموذج الذاتي لهذا التقدم، عبر التراكم التاريخي للخبرة الوطنية المحلية.

ويوضح مرقص رؤيته بالقول، من واقع تعامله مع بيئته المحلية المصرية ((لقد اجمع كثيرون من الذين اجتهدوا في مجال علم التاريخ وتطور المجتمعات باختلاف توجهاتهم (توينبي، وجوردون شايلد، وكولينجوود، ماركس، ابن خلدون، مالك بن نبي، موريس كروزيه الذي اشرف على موسوعة تاريخ الحضارات العام، ايمانويل والرشتاين، وغيرهم) ان التطور التاريخي لاي مجتمع هو محصلة عمليات الابتكار والاختيار الواعي بضرورة مواجهة مشاكل الواقع ومن ثم حدوث التقدم في البناء الاجتماعي في لحظة تاريخية معينة، في ضوء معطيات الواقع. ويجيب ما سبق عن السؤال الذي طالما انشغل به رواد فكر النهضة بداية من الشيخ الجليل الطهطاوي عن اسباب تقدم الاخرين، فبالرغم من ان البشر على ظهر الكرة الارضية لا يختلفون فيما بينهم من حيث التكوين التشريحي، وانهم متطابقون تماماً، او بلغة اخرى، المصري مثل الصيني مثل الهندي مثل اخرين، بيد ان الاختلاف يكمن في الاخذ بالابتكار واتخاذ القرارات الحاسمة والتأثير في البنية الاجتماعية القائمة وحدوث التقدم بالاخر، اي الانتقال بالمجتمع من مرحلة ادنى الى مرحلة ارقى، ويكون التقدم بهذا المعنى هو في حقيقة القدرة على تكوين النموذج الوطني الذاتي. وتصبح قدرة الشعوب في احداث التراكم على مجموعة الانجازات التي يتم بلوغها هي العنصر الحاكم في عدم النكوص والارتداد. بلغة اخرى، يتفق كثير من فلاسفة التاريخ على اهمية ان كل جيل جديد –مجتمع بعينه– عليه تلقف نتاجات من سبقوه من ابتكارات مادية وفكرية ساهمت في تقدم هذا المجتمع واستخدامها كمادة خام في عملية ابتكار جديدة، هذا هو التراكم، وهذا هو ما تم في كل حالات التقدم التي شاهدناها وقرأنا عنها، ومن ثم الحفاظ على نموذج التقدم الذي يتم تصنيعه محلياً بجهد وطني خالص.

[٤٠] سمير مرقص، (مصر بين الخبرة الوطنية و"استيراد" النماذج). الاهرام، القاهرة، ٢٦ مايو –آيار ٢٠٠٧، ص١٠.

وتتسم مواجهة معضلات الواقع بأمرين: الاول التجاهل للخبرة المصرية التاريخية وعدم التراكم على ما تم انجازه في لحظات النهوض الوطني مهما كان حجمه وادراك انه دائماً غير مستكمل، الثاني اللجوء لاستيراد النماذج كما اسلفنا. فكثير من القضايا المثارة يتم الجدل حولها –من قبل البعض– بذهنية منفصلة تماماً عن الخبرة التاريخية المصرية، وعن حصيلة العقل المصري فيما يتعلق بهذه القضايا وكيف تناولها فكرياً، وعن الواقع التاريخي وكيف كانت استجابته لكثير من التحديات، ذهنية نجدها تستمد رؤاها للواقع من خلال استيراد النماذج، حيث يقوم بالمهمة ما يمكن تسميتهم "بالمثقفين المستوردين"، (بحسب عالم السياسة الفرنسي برتران بادي)، كبديل عن ابتكار النموذج الوطني للتقدم. فالنماذج المستوردة نجحت في السياق الذي ولدت فيه، ولكن في انتقالها تفقد فعاليتها وخصائصها الطبيعية متى حلت في بيئة اخرى غير بيئتها الاصلية، تماماً مثل الاعمال الفنية المقتبسة)) [٤١] .

وخلاصة القول عنده، انه لن يتحقق التقدم باستيراد النماذج او اخذ ثمارها التي دفع اصحابها تكلفتها، وانما يتحقق التقدم بجهد وطني في ابتكار النموذج الذاتي لهذا التقدم بالتراكم التاريخي للخبرة العربية ومن بينها المصرية [٤٢].

وهذا ما ذهب اليه رهط كبير من المفكرين والباحثين العرب من ذوي النزعة الاستقلالية، والمؤمنين بفاعلية التغيير من الداخل، وقد اشارت الدراسة الى كثير منهم في مواضع سابقة.

ونشير هنا الى احدهم، الذي يقول: ((والامر من وجهة نظر اخرى يتعدى ذلك، الى ضرورة البحث في الاصلاح وبناء الدولة الحديثة، واعادة انتاج التنمية والتقدم العلمي والحضاري، ومحاولة الدخول في صميم العالم في عصر العولمة الراهنة، عبر المساهمة الفاعلة في تحقيق المشروع النهضوي العربي، بغض النظر عن التحديات والاخطار الخارجية التي يتخذ البحث فيها ومعالجتها مستوى اخر من العمل الوطني، يعتمد على انجاز الاستحقاقات الداخلية، وليس العكس، باعتبار ان مطلب البناء الداخلي يكمن في اساس احتياجات المجتمع في التقدم والتنمية والعمل الوحدوي العربي. ولا يمكنه ان يتحقق نتيجة املاءات القوى الخارجية، وقد اثبتت التجربة التاريخية، ودرس التاريخ الراهن في العراق ان ارادة هذه القوى، ومصالحها الرأسمالية، وتوجهاتها الدولية لا تتوافق والارادة الوطنية الطامحة لتحقيق مقومات الاستقلال والسيادة، والتي يمكنها ان تتوافر من خلال بناء الدولة الديمقراطية الصائرة والمتحولة الى موقع فاعل للعمل العربي المشترك)) [٤٣].

وان يضع القائمون على التغيير في جدول اولوياتهم، العمل على اكتساب القوة داخلياً باعتماد القدرة الذاتية. وهذا اصبح –وكما هو معروف– يتطلب التكامل العربي، اذ لم يعد الخيار هو بين (الانزواء الوطني او ايجاد صيغة تكاملية. اوروبا، كل دولة منها قوية، ومع ذلك شعرت ان قوة كل منها لا تكفي من

[٤١] سمير مرقص، المصدر نفسه، ص١٠.

[٤٢] المصدر نفسه، ص١٠.

[٤٣] غالب عامر، الجدل بين السلطة والمعارضة في سورية، الحياة، العدد ١٥٢١١ في ٢٠٠٤/١١/٢٠، ص١٠.

دون تعاضد تكاملي، فكيف بالعرب الذين هم باشد الحاجة لتوحيد اصناف الضعف لتخلق منها نوعاً من القوة) [٤٤].

الضابط الثاني: يرى انصار التغيير المؤمنين بوضع ضوابط للتغيير، ان يكون مشروع الاصلاح منطلقاً من رؤية شاملة، كونه مطلباً وطنياً وقومياً واسلامياً [٤٥].

فالتغيير او الاصلاح، لا يمكن ان يكون سياسياً او اقتصادياً او حتى ثقافياً حسب، انما هو عملية شمولية تنطوي على ابعاد تكاملية، ذلك ((ان التعاطي المبدئي مع الاصلاح السياسي قد ابرز للعيان الكثير من العلل الاجتماعية والثقافية، التي تمثل مفاتيح مشروع الاصلاح المتكون من اجنحة متعددة متزامنة وتشكل جميعها عناصر اساسية لاوركسترا الاصلاح.

ولعل فضيحة الفساد المادي التي فاحت روائحها في العراق الجديد، دليل على ان اصلاح المجتمع واشباعه بثقافة الضمير والاخلاق، تمثل جوهر الاصلاح. لذلك فان مسؤولية النخب الثقافية والدينية كبيرة لتحقيق التراكم المعرفي العقلاني والمجتهد، حتى لا يظهر لنا افراد في معركة مع انفسهم ومع الاخر ومع الحرية ومع تحرير العقل)) [٤٦].

الضابط الثالث: هو جدولة الاولويات، فمنهم من يرى ان الاولوية ينبغي ان تكون للاصلاح السياسي، ومنهم من يرى ان الاولوية ينبغي ان تكون للاصلاح الديني [٤٧]. والصحيح ان تكون العملية متكاملة ومترابطة.

الضابط الرابع: ان يكون مشروع الاصلاح والتغيير ضامناً ومتضامناً لروح المساواة بين جميع المواطنين دون اي استثناء، بمعنى ان يضمن التغيير الحفاظ على روح المواطنة وتنميتها لاقصى حد ممكن. اذ لا يمكن ان تقوم للتغيير او الاصلاح قائمة بدون تدعيم وتطوير مفهوم المواطنة، وتوفير كل مستلزماتها في الفضاء الاجتماعي والسياسي على نطاق الوطن كله [٤٨].

وهناك من يشترط محاور محددة –فضلاً عن الرصيد الحضاري للامة العربية والاسلامية– لبناء النموذج العربي المعاصر المرتقب، النموذج الذي يصلح لهذا الزمن، وهذه المحاور باختصار هي:

((أ.الايمان بالمنهج العلمي في الحياة. الايمان بالعلم وبالبحث العلمي، وانه بغير علم ومنهج علمي فان كل بنيان لابد من ان ينهار كالعمائر التي تبنى على غير قواعد العلم الهندسي السليم.

---

[٤٤] انظر لقاء سوسن الابطح مع الطاهر لبيب، الحرية ليست مطلباً عربياً، الشرق الاوسط، لندن، العدد ٩٥٠٤ في ٥ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٤، ص١٣.

[٤٥] السيد ياسين، تناقضات الخطاب.... مصدر سابق.

[٤٦] امال موسى، (الاستراتيجيا العرجاء... في مشروع الاصلاح)، الشرق الاوسط، العدد ٩٦٥٥ في ٥/آيار –مايو/٢٠٠٥، ص١٠.

[٤٧] السيد ياسين، تناقضات الخطاب، مصدر سابق، عن: ضوابط تقدم بها الاخوان المسلمون في مصر وقارن مع: عبد الاله بلقزيز، الاسلام والسياسة، مصدر سابق، ص١١٧؛ محمد محفوظ، الحرية والاصلاح، ص٣٨.

[٤٨] محمد محفوظ، المصدر نفسه، ص١٢.

ب.الايمان بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان وتداول السلطة، وان ارادة الشعوب هي التي لها الامر والنهي والغلبة، وان السلطة للشعب وليست للحكام.

ج.الجدية. ان نأخذ امورنا مأخذ الجد وان نكتفي بما قلناه من شعارات واقمناه من "ديكورات" وان ننصرف الى العمل الجاد.)) [٤٩].

وهناك من يضيف محوراً رابعاً –عند دراسته للعقل الاخلاقي العربي– وهو المتعلق باعلاءوتعزيز ثقافة المراجعة لكل ما يتعلق بتراثنا وواقعنا [٥٠].

وهناك من يعد الشفافية Transparncy محوراً لابد منه لبناء النموذج العربي، فهذه العملية المصيرية (لا تتحمل الكذب والغموض، بل تنجح وتتبلور في ظل الشفافية) [٥١].

المحصلة

الجزء الاول: ما العمل؟

ان التغيير المرتجى لتحقيق المشروع النهضوي العربي المستقل، لا يمكن ان يتحقق الا من خلال قيادة سياسية راغبة في التغيير وقادرة عليه، قيادة تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، قيادة تبني وترسخ النظام المؤسسي، الذي يضمن احترام القانون وتحقيق المساواة ضمن وعاء المواطنة الجامع، لان اعتماد المؤسسية يقود نحو الاستمرارية وتواتر العمل والنظام، ولا يتأثر ببقاء او رحيل القائمين على السلطة. كما ان التغيير ينبغي ان ينطوي على قدر عالي من الحرية ويفسح المجال للحراك بكل ابعاده الاجتماعية، والسياسية، والادارية، والاقتصادية، والثقافية.

والتغيير برغم انه عملية ديناميكية متحركة باستمرار، الا انه ينبغي ان يخلق قدراً من الاستقرار النسبي (بيئة مستقرة) عبر الحفاظ على الطابع المؤسسي الشرعي القائم على الرضا والقبول.

وان يرى القيمون على التغيير ان هناك نقصاً دائماً، وان عليهم الالتزام بمعالجته وتحسينه مهما واجهوا من مصاعب جمة على امتداد الزمن. وان يكون هذا التغيير، ذاتياً، نابعاً من الذات، منبثقاً من التجربة المحلية التي يختلط فيها الابداع بالمعاناة، والتراث بالمعاصرة، والهوية الوطنية–القومية بالانفتاح على الآخر. ومن ثم فان التغيير لابد ان يكون عقلانياً نقدياً يؤمن بالعلم وانجازاته، والحداثة وانبعاثاتها المحفزة على تبني كل ما هو منطقي وعملي وواقعي، وعليه فهو ملزم بتبني الخيار الديمقراطي القائم على الارادة الحرة لجميع المواطنين.

وان يكون التغيير عاماً، بمعنى ان لا يكون قطاعياً او جزئياً، وان يتحلى بنظرة استشرافية للمستقبل، متحرراً من اثقال الماضي من دون ان يضحي بملامح الهوية والخصوصية الحضارية والثقافية.

---

[٤٩] يحيى الجمل، الاصلاح العربي، مصدر سابق، ص١٠.

[٥٠] الجابري، العقل الاخلاقي العربي، مصدر سابق، صفحات متفرقة.

[٥١] عبد الوهاب بدرخان، الاصلاح وهمومه، الحياة، العدد ١٥٠٥١ في ٢٠٠٤/٦/١٢.

وان يكون متواصلاً في صيرورة لا تتوقف، وان يحمل نفساً متسامحاً منفتحاً على جميع شرائح المجتمع، وان يؤمن بان نهوض المجتمع لا يأتي الا من داخل المجتمع ذاته ومن اجل المجتمع نفسه.

واخيراً فان نجاح كل ما له علاقة بالتغيير، لا يمكن ان يرى النور، ما لم يتم اعتماد آليات محددة للنهوض بهذه العملية الرائدة، ومن بين هذه الآليات نذكر:

- استحداث مؤسسات لادارة التغيير او الاشراف عليه ومتابعته.
- استنباط تنظيمات وطرق ووسائل لمعالجة ما يستجد من مشكلات وتحديات تعوق تحقيق التغيير.
- تفعيل الاجهزة التعليمية القادرة على تطوير مدارك ومعارف التلقين بما يواكب عصر المعلومات واقتصاد المعرفة.
- ترسيخ الممارسة الانتخابية التي تمكن المواطن من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي الذي يكرس التغيير ويؤمن استمراريته.
- تحفيز دور القوى المستفيدة من التغيير، ليس عبر التوعية فحسب، وانما عبر عمليات فنية اجرائية فاعلة لا تجعلها متعاطفة مع التغيير فقط، وانما مشاركة فيه ايضاً.
- التثقيف باتجاه استيعاب التكنولوجيا الحديثة وادارتها وتوطينها محلياً والعمل على تطويرها وتكييفها وملائمتها لظروف المجتمع العربي ولقيمه واحتياجاته.
- اعداد البنى التحتية والهياكل الاساسية التي تمكن من استيعاب وتطوير التكنولوجيا وتحديثها لمصلحة تفعيل برامج التنمية والتطور للالحاق بالركب الناهض من العالم.
- اعداد برامج تدريبية مكثفة ومناهج تعليمية مواكبة، ومؤسسات علمية مناسبة لانجاح التغيير بكل مفاصيله، لاسيما التقنية منه.
- توفير الموارد الطبيعية والمالية الكافية لاعطاء المجهودات العلمية والتدريبية والمؤسسات البحثية والتعليمية المجال لاحداث التغيير المؤثر والفعال.

الجزء الثاني

كلام عن المستقبل: (مستقبل العرب في ضوء المشاريع الوافدة)

هل يفعلها العرب ويقومون بالتغيير؟ التغيير الذاتي المستقل المفضي الى بناء مشروع نهضوي عربي سمته الحداثة وملمحه الديمقراطية ونواته التكامل وروحه ترنو نحو آفاق المستقبل دون ان تتخلى هذه الروح عن تراثها الحضاري وخصوصيتها الثقافية التي هي جوهر هويتها وشخصيتها امام الآخرين؟ ام انهم في حاضرهم المر اعجز من ان يتحركوا قيد انملة؟ وهل هم عاجزون حقاً عن التغيير ام غير راغبين فيه

اصلاً؟ وهل يدركون ان بقاءهم مرهون بالتغيير من عدمه؟ وكم من الوقت يحتاجون ليدركوا ان الآخرين بدأوا بالتحرك صوب القلب العربي، بل صوب الجسم العربي كله، مركزاً واطرافاً؟ للأسف، ان الخلاصة التي خرج بها البحث تشير الى ان العرب– ونعني هنا– نخبهم السياسية الماسكة بالقرار– لم يتحركوا حتى الان خطوة واحدة تجاه التغيير [*] المفضي للمشروع العربي النهضوي المستقل، ومن ثم فانهم في غير مأمن من محيطهم الاقليمي والدولي! وذلك لسبب بسيط وهو ان الاخرين قد اعدوا مشاريعهم التي تخدم مصالحهم العليا، واكملوا عدتهم وبدأوا التحرك فعلاً صوب ارض العرب، بعضهم بالسلاح وبعضهم عبر الاحتلال العسكري المباشر (العراق) وآخرون عبر الاستيطان المباشر (فلسطين) او غير مباشر (الجاليات الآسيوية في الخليج)، او عبر الشركات العابرة للقارات او الفضائيات المخترقة للاجواء والحدود. وكل طرف من هؤلاء يحمل بين ذراعيه مشروعه الخاص للمنطقة، بعضه مؤطر بالاصلاح والتغيير الديمقراطي والمبشر بعصر حقوق الانسان واقتصاد السوق والمعرفة، الواعد بالفرص الواسعة للقطاع الخاص والشباب، كما هو الحال مع المشروع الشرق اوسطي الكبير الذي بشر به بوش الابن، وبعضه الآخر يحمل دعاوى التطبيع ومشاريع التسوية كما هو الحال مع المشروع الاسرائيلي. وبعضه الاخر يتدثر بالثقافة المتوسطية وربط شمال المتوسط (الاوروبي) بجنوبه العربي زائداً اسرائيل وتركيا، كما هو الحال مع مشاريع الاتحاد الاوروبي تجاه العالم العربي، ناهيك عن المشاريع الاسيوية المتعددة التي تهدف في المحصلة الى ضياع الهوية العربية وتفكيك اوصال ما تبقى من كيانات عربية كما يحصل الان في السودان والصومال واليمن ولبنان، وما يتوقع حصوله في بلدان عربية اخرى!.

لذا يمكن القول وبنوع من اليقين في عالم يكاد يخلو من اليقين ان مستقبل العرب شعباً وارضاً لا يبشر باي خير، برغم سعة ارضهم (اكثر من ١٤ مليون كم٢) وزخم نفوسهم (اكثر من ٣٠٠ مليون نسمة) وغزارة انتاجهم من الطاقة الاحفورية (النفط والغاز) التي درت عليهم خلال عام ٢٠٠٧ وحده (نصف ترليون دولار)، وبرغم كثرة جامعاتهم التي زادت عن ٢٣٣ جامعة وغير ذلك من مضامين القوة الظاهرة والباطنة. فمستقبل العرب– ان كان لهم اصلاً مستقبل– مهدد بهذه المشاريع المطروحة وغيرها. والعلة لا تكمن في خطورة هذه المشاريع او فيما تتضمنه من تهديد صريح او مبطن للوجود العربي، وانما العلة كل العلة تكمن في النخب العربية السياسية المعاصرة الماسكة بمقاليد السلطة. فهي لا تريد ان تغير ولا تدع صفوة المجتمع ونخبه المتعلمة من فعل ذلك عبر التغيير السلمي المتمثل بصناديق الاقتراع او الاختيار القائم على جذب الاكفاء والتكنوقراط والمتعلمين الى مفاصل الدولة المهمة واعطائهم الفرصة لبناء الدولة على وفق معطيات العصر وحركته السريعة التي جعلت العرب –برغم ضخامة امكاناتهم المادية والمعنوية– في آخر الركب. وآخر ما يمكن قوله هنا انه لا مستقبل للعرب في ضوء هذه المشاريع الهجومية، ما لم يعدوا العدة لبناء مشروعهم الخاص الهادف للحفاظ على هويتهم الحضارية وخصوصيتهم الثقافية، والمتبني لقيم الحداثة

[*] **توصل مؤلفا كتاب: وراء المواجهة: الاصلاح السياسي في العالم العربي، مصدر سابق، ص٢٥٦. الى انه لا يوجد في العشرين سنة الاخيرة، دولة عربية واحدة انجزت تغييراً ديمقراطياً حقيقياً.**

والديمقراطية والمتطلع نحو آفاق المستقبل متسلحاً بالعلم والمعرفة على وفق خطط بعيدة المدى تجاري روح العصر، ضمن حركة متوازنة تحفظ الذات وتحافظ على الصلة مع الاخر، ولكن من غير تنازل عن السيادة او الاستهانة بالكرامة.